"التجربة الشهابية ، دروس وعبر في السياسة الخارجية"

كلمة السفير جبران صوفان

الندوة بتنظيم مؤسسة الرئيس فؤاد شهاب بالشراكة مع مركز فيليب سالم للدراسات ومعهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف.

شرّفتني مؤسّسة الرئيس فؤاد شهاب بدعوتها لي للمشاركة في ندوة بعنوان " التجربة الشهابية ، دروس وعبر في السياسة الخارجية ". ولئن كنت أحد أعضائها ولا أحتاج الى دعوة أو دعاء ، فالقلق يكتنفني من المحاضرات المختصرة إذ أن التجربة الشهابية لاتزال مرجعية رائدة في الحوكمة الرشيدة وفي دبلوماسية الإنفتاح دون امتياز أو إنزلاق بعلاقاتها الخارجية ، وبالتالي تتطلّب الدقّة وإمعان النظر في مختلِف مجالاتها . وإذا كانت الدول تتطوّر بفعل تناوب الأحداث وتنوّعها واختبارها واختمارها ومنها البناء والهدم ونزاعات الأمم ونزعات شعوبها، والإستقرار والإزدهار، فقد طبع الهدم والإنهيار تاريخ لبنان المتأزّم ولو تغيّرت الاسماء لوصف حالة واحدة. والسبب الآخر مدعاة للتيقّظ كون العقل عند الرئيس فؤاد شهاب مثل الناظور، وفي الحالتين يوجد برأيي آلة ضوئية بعدسات كبيرة لرؤية الاشياء البعيدة . لذلك وبين البعد اللبناني المعقّد والرؤية الشهابية المفعمة بالحيوية، يتعذّر اختصار التجربة الشهابية بكلمات محدودة، مع اقتناعي في كافة الاحوال بأنه للخروج بدروس وعِبر في السياسة الخارجية الشهابية ، لا يمكن فصل حكم الرئيس شهاب عن إطاره وبيئته وجغرافيا لبنان والتحوّلات الإقليمية والدولية ، بدءاً بالعهد الإستقلالي الأول وكذلك مردود الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية على الاستقرار الداخلي والأداء الخارجي.

<u>أولاً – في الجغرافيا</u>.

من خلال موقع لبنان وتعدّد مكوّناته، يمكن التنعّم بميزة مفيدة، أو الإبتلاء بمصيبة بغيضة. فالجغرافيا تجعل منه ملتقى حضارات أو ساحة مواجهات ، معرّضاً لشهوات الفتوحات والغزوات، لمطامع الأقربين وجشع الأبعدين. ولا يمكن نقل جغرافيا لبنان . فقدرنا أن نلازم مكاننا ونحافظ على "لبنان واحد لا لبنانان" كما قال الرئيس صائب سلام، علماً بأنه إنطلاقاً من لبنان الأصلي والأصيل وبراءة إختراعه المسجّلة في الكتب المقدسة، تعدّدت البلدات التي تحمل إسم لبنان في العالم والتي بلغت 47 بلدة في الولايات المتحدة وحدها إستناداً الى مقال Exploring America’s towns named Lebanon …by David Leveille.

وقد تعاطت الشهابية بواقعية مع هذا الوضع أخذاً في الإعتبار الموقع والبيئة والتفاعلات الخارجية بإتجاهين، أي تأثير الخارج على الداخل اللبناني وإستقواء جماعات الداخل بالخارج، ممّا سيجعل الإستقرار في لبنان حالة نادرة منذ نشأة لبنان الكبير بقرار الجنرال غورو بتاريخ الأول من أيلول 1920.

إن تثبيت هذا الكيان إحتاج الى حوارات مسيحية إسلامية في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي أفضت الى صيغة للتعايش على أساس دمج قناعات لبنانية إستقلالية وأخرى قومية عربية وحدوية ضمن بوتقة وطنية واحدة والتي ساهم التكاتف في سبيل الإستقلال في بلورة شخصيتها المعنوية. وإنما هذا المسار الإستقلالي اللبناني تعارض مع حركات وتيارات عربية توحيدية في المنطقة ،منها مشروع "سوريا الكبرى" للأمير عبدالله بن الحسين عام 1940، ومشروع "الهلال الخصيب" لرئيس حكومة العراق نوري السعيد عام 1943. وسوف نرى بأن "سوريا" ستبقى ظاهرة ملازمة لمختلف البيانات الحكومية اللبنانية بنوع من الدلال وحرص أخوي لبناني على حسن الجوار يعكس في حقيقة الأمر قلقاً لبنانياً لوجود "قناعة إيديولوجية" سورية عن لبنان "بإنتمائه بشرياً وجيو تاريخياً الى سورية الطبيعية أو بلاد الشام أو الى سورية أو الى الهلال الخصيب ،" كما يفيد عبد الرؤوف سنّو في في كتابه "دولة لبنان الكبير".

حكومياً، تراوحت حرارة العلاقات ما بين "التعاون مع سورية الشقيقة" و "العناية الخاصة بها" (حكومتا الرئيسين سامي الصلح 1945 والحاج حسين العويني 1951)، وصولاً الى "علاقات مميّزة بطبيعتها ووحدة الموقف والمصير" بناء على وثيقة الوفاق الوطني وكما ورد في البيانات الحكومية للرئيسين رفيق الحريري وعمر كرامي في الأعوام 1995 و 2000 و 2004. وستنحسر هذه الحرارة، فوق المعدّل الطبيعي إعتباراً من العام 2005 إثر إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وجلاء الجيش السوري عن لبنان.

وأسجّل الإنجاز الرائع للزميل السفير الدكتور عاصم جابر الذي وثّق في كتابين سائر المستندات والمعلومات المتعلّقة ب"الدبلوماسية اللبنانية، ولادة ومسار 2020-1937" ، المقترنة بآرائه القيمة والمزدانة بأربعين سنة من العمل في السلك الخارجي اللبناني.

ثانياً – الميثاق الوطني.

في وطنٍ، مجموعاته متعدّدة وملوّنة أشبه بالموزاييك ومثلها هشّة، شكّل الميثاق الوطني لعام 1943 المظلّة التأسيسية الجامعة للأضداد والحامية للكيان في دولة مستقلّة وإنما طريّة العود، والمقصود بذلك القومية اللبنانية بخلفية مسيحية والقومية العربية بخلفية إسلامية. إنه "تزاوج" فريد بين فئات متباينة الأهواء. ومع إدراك الحاجة المستمرّة لتعزيز هذه التسوية، يقول وزير الخارجية الاسبق ، الأستاذ فؤاد بطرس في محاضرته بعنوان "أسس حياتنا الوطنية ، تاريخ 29 أيار 1961" "إن ميثاق 1943 هو في الواقع إجتهاد مبتكر – بمستوى الحقّ الوضعي – الغاية منه آنذاك جعله المركز الهندسي لمنحى متعرّج في غالبيته بفضل رجلين كبيرين في بيئتهما إغتنما الفرصة التي توفّرها العناية الإلهية للشعوب بغية تأسيس دولة مستقلّة".

ونظراً لطبيعته، أملى الميثاق موجبات بديهية أهمّها إنهاء الجنوح نحو الوحدة العربية من جهة والحماية الغربية من جهة أخرى، وبالتالي إستبعاد السلبيات ومنها الإحجام عما يخلّ بالتوازنات الدقيقة وما يعطّل الإنسجام والتعاضد ومسيرة الدولة الناشئة والسلم الأهلي.

ومن المجحف الحكم على نواقص الصيغة دون الإعتراف بإنجازاتها والتدقيق في أبعادها ومراميها، فالأمور مرهونة بأوقاتها وظروفها. وقد أدّى الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح أدواراً متكاملة لترسيخ الكيان والإستقلال من خلال مبادئ ومواقف شكّلت ركائز السياسة الخارجية لحكومات العهد الأول، منها لاءات الرئيس بشارة الخوري الأربعة، "لا وصاية، ولا حماية، ولا إمتياز، ولا مركز ممتاز لأي دولة" (جو سركيس، الإنقلاب الأبيض ورهان التغيير) بما يضع لبنان في موقع المحايد، وتوازياً، إعلان الرئيس رياض الصلح "لا للشرق ولا للغرب" الى جانب طمأنته الجناح المسيحي المتخوّف بإستبعاد الإندماج العربي. فقد تمسّك الرئيس الصلح بكيان لبنان وإستقلاله وسيادته في إتصالاته العربية وجاهر "أن التعاون الوثيق مع شقيقاته العربية (يكون) ضمن الجامعة العربية التي ليست هي دولة فوق الدول، تعاون إشترطنا فيه وما زلنا نشترط ان لا يمسّ سيادة لبنان بشكل من الأشكال" (البيان الوزاري لحكومة الرئيس رياض الصلح الثالثة من 14 كانون الأول 1946 الى 7 حزيران1947).

ثالثاً – الإنزلاق عن القواعد التأسيسية الحيادية ، "مبدأ آيزنهاور" وحلف بغداد.

تدريجياً ، بدأت بتقديري سياسة لبنان الخارجية تحيد عن روح الميثاق الوطني منذ أواسط خمسينات القرن الماضي بعد أن كانت ميثاقية في مطلع عهد الرئيس كميل شمعون، ويمكن إقتفاء التحوّل من خلال بيانات الحكومات السادسة (9 تموز1955) والثامنة (19آذار1957) والثانية عشرة (14 آذار 1958) من عهده، ففي المنطقة غليان، وفي لبنان فوران.

ولئن جعلت حكومة الرئيس سامي الصلح السادسة (18 آب 1957) الميثاق غير المكتوب بمصاف المراجع "المقدّسة" الذي "نستمدّ منه قوّتنا ونجاحنا ... وترتكز عليه الوحدة الوطنية"، فالسياسة الخارجية الميثاقية آنذاك لم تصمد عملياً أمام "أوضاع بلغت في الخطورة والدقّة حدّاً بعيداً ... إلى وجود شيء من البلبلة في المنطقة، بل في بلدان الجامعة العربية ويُنذر بإنهيار هذه الجامعة ... وتباعد يُهدّد بجعل الأشقاء فريقين ..." (بيان حكومته الرابعة تاريخ 9 تموز 1955). ومن الملاحظ تباعاً إتساع الهوّة بين الميثاق الوطني والسياسة الخارجية تحت وطأة أحداث المنطقة وإنعكاساتها على لبنان، أذكر منها:

- الثورة المصرية عام 1952.

- صعود نجم الرئيس جمال عبد الناصر عند ترؤسه مجلس قيادة ثورة الضباط الأحرار عام 1954 فجمهورية مصر بتاريخ 25 يونيو ،حزيران، 1956. وكرائد للقومية العربية، تميّز "بالتسونامي" الذي أحدثه في الجماهير العربية ومنها مسلمي لبنان عموماً.

- الترابط بين مسألة تمويل السدّ العالي وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي عام 1956 وتموضع الدول الكبرى في المنطقة.

وأبرز تلك الأحداث بالنسبة للبنان:

- إنشاء حلف بغداد (شباط 1955).

- الوحدة المُعلنة بين مصر وسوريا تحت مُسمّى الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ 22 شباط 1958، وتوجّس المسيحيين منها وإنشداد المسلمين اليها.

من منظار حكومي، يقول البيان الوزاري لحكومة الرئيس سامي الصلح السادسة في عهد الرئيس شمعون (14 آذار 1958) وعلى الأرجح بأنامل "مالكية": "إن مركز لبنان الدولي لم يكن يوماً أقوى وأمنع منه اليوم ...". وإذا إعتبرنا بأن قوّة الدول وديمومتها تكمنان بالدرجة الأولى في وحدتها الوطنية، فلم يكن هذا الكلام ينطبق على الواقع اللبناني نظراً للإنقسام السياسي في البلد ولمتطلبات الميثاق البديهية ، فيما السياسة الخارجية أخذت آنذاك منحى آخر بشراكة شرق أوسطية مع الولايات المتحدة الأميركية كرّسها البيان اللبناني الأميركي الصادر في 16 آذار 1957، وبشغف حكومي بحلف بغداد لم يصل الى حدّ الإنضمام اليه.

بعض التصريحات الرسمية تعكس المراحل التي قطعتها سياسة لبنان الخارجية في تلك الفترة:

١ – تصريح ألفرد نقاش، وزير خارجية لبنان في حكومة الرئيس سامي الصلح الثالثة بتاريخ 30 كانون الثاني 1955:

"إن موقف لبنان من هذا الحلف (بغداد) هو موقف الدول التي تبارك ولا تشترك ... إن الحكومة اللبنانية ستسعى في اجتماع مجلس الجامعة العربية الى إقناع الدول العربية بمزايا الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة العراقية، داعية الى الإشتراك فيها ...".

٢ – تصريح الدكتور شارل مالك، وزير خارجية لبنان في حكومة الرئيس سامي الصلح الخامسة أمام لجنة الشؤون الخارجية بتاريخ 4 كانون الأول 1956:

"لا بدّ أن ينضمّ (لبنان) بشكلٍ ما الى المعسكر الغربي لأن نظرية الحياد غير عملية ولا تقوم على أساس صحيح، وعلى لبنان أن يجد أفضل وسيلة للإرتباط بالولايات المتحدة".

تجِد هذه السياسة المتدرّجة أو المتدحرجة ذروتها بإنضمام لبنان الى "مبدأ آيزنهاور" بناء على محادثات الدكتور شارل مالك في واشنطن بتاريخ 6 شباط 1957 ومتابعتها لاحقاً في بيروت بتاريخ 14 آذار مع السفير جيمس ريتشاردز، مبعوث الرئيس الأميركي والتي تمخّض عنها بيان مشترك موّقع بتاريخ 16 آذار 1957 ومصدّق عليه في مجلس النواب بتاريخ 4 نيسان 1957.

أعتقد بأن البيان هو نقطة تحوّل أساسية في سياسة لبنان الخارجية وفي أحداث ستشهدها المنطقة بعد أن وضع لبنان تحت المظلّة الاميركية . وللتذكير، يستند "مبدأ آيزنهاور" إلى "رسالة" موّجهة من الرئيس الأميركي الى الكونغرس بتاريخ 5 آذار 1957 تنصّ على إستعداد الولايات المتحدة للتجاوب مع رغبة دول الشرق الأوسط ،المهدّدة بخطر إعتداء سافر من الإتحاد السوفياتي، بتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لها. سيؤدّي هذا المبدأ فيما بعد الى نزول قوّات المارينز على شاطئ الاوزاعي في 15 تموز 1958، وإن يكن في "غياب الإعتداء الشيوعي الصريح" كما لاحظ السفير الأميركي في لبنان Robert Mclintoch في الفترة – 1957 1961. (1996, Little Douglas, His Finest Hour, Eisenhower, Lebanon and the 1958 M.E crisis).

على خلفية النزاعات الشرق أوسطية العائدة لخليط غريب وعجيب من القومية العربية الناصرية الصاعدة، ووجهة التمدّد الشيوعي، وحماية المصالح الإستراتيجية الأميركية تحت أي مسمّى، ستزداد الهوّة بين لبنانيين لم يرتقوا بعد الى مستوى المواطنة وسيأتي فؤاد شهاب رئيساً توافقياً، حذراً من السياسيين، لإستعادة زمام المبادرة على الأسس الميثاقية، متّبعاً نهجاً إصلاحياً شاملاً، رائداً برؤيته وتنظيمه ويقظته وإعتدال سياسته الخارجية القائمة على متانة الوحدة الوطنية، وهي الضمانة للسلم الأهلي في بلدٍ تعوزه المناعة السياسية، بقدر ما هي الضامنة لثبات الخطى التي "تضع لبنان في المنزلة الكريمة التي يستحقها في البلاد العربية وفي العالم ..." (كلمة الرئيس شهاب، 4 آب 1958).

وبالعودة الى مسلسل الأحداث وانحراف السياسة الخارجية عن الوسط الميثاقي، إنّ تسليط اللائمة على عهد الرئيس كميل شمعون غير دقيق، فالكلّ، برأيي، تمادى وإستنبط المشاعر والأحلام القديمة.

في "ورشة تفكير ونقاش حياد لبنان، التحديّات والفرص" تاريخ 25 و 26 أيلول 2020، يعزو الدكتور كميل حبيب سبب "سياسة الرئيس شمعون المتشدّد في تأييده للسياسة الغربية في الشرق الأوسط (الى انه) توّجس خوفاً على إستقلال لبنان مع صعود نجم الرئيس جمال عبد الناصر وإزدياد التأييد العربي لشعاره في الوحدة العربية". ومن جهة المعارضة، " الصحيح أيضاً أن تطلّع غالبية المسلمين الى الإنضمام الى وحدة عربية بزعامة عبدالناصر وجعلِهم من دمشق محجّة ... وتلقّيهم الدعم اللوجستي والأسلحة من العاصمة السورية كانت كلّها (مع توقيع لبنان على مبدأ ايزنهاور) خروجاً عن الميثاق الوطني". (دولة لبنان الكبير، عبدالرؤوف سنّو).

<u>رابعاً – ميزات التجربة الشهابية.</u>

في زمن القهقرى في لبنان، يبزغ فؤاد شهاب من جديد، فللتاريخ رسائل ووسائل للتواصل مع مستقبل لبنان عبر هذا الرجل العائد من الماضي دون حملات دعائية أو ترويجية. لعلّ في ذلك إلتفاتة كريمة من التاريخ نفسه أو حنين من اللبنانيين في هذه الظروف العصيبة، إلى الدولة ومقوّماتها ، وأهمها المؤسسات والحوكمة الرشيدة والعدالة والمساواة والحرية والتنمية والكفاءة والقانون، التي ارتبطت بإسمه بعد أن تملّك اليأس اللبنانيين، ولأن العيش الكريم محرّم في بلدنا.

أثق بحدْس شباب اليوم، الباحث عن فؤاد شهاب وكأنه "بابا نويل" في كل مقالة أو منشورة عن الإصلاح والتقدّم، وبأصدقاء لبنان في المجتمع الدولي الذين أسدوا النصح مؤخراً لإقتفاء خطى الرئيس فؤاد شهاب في حكم لبنان في هذه المرحلة المصيرية ووقف هرولة الإنحدار.

إن إختصار مواصفات التجربة الشهابية أو محاولة إستقرائها بكلماتٍ يبقى عملاً نسبياً لا يفي الحقيقة حقّها، كمن يبحرِ في اليمّ العميق دون إتقان رياضة السباحة وأصول الغطس، خاصّة وأن التجربة الشهابية لا تزال مادة غزيرة ومستحبّة لدى الباحثين والإصلاحيين لشغفهم بعمقها ولقدرتها على التأقلم مع الأحداث، وحيث "العالم، كما يقول الوزير فيليب تقلا، يتطوّر بسرعة بينما نحن نمشي الهوينا".

وفيما لو تسنّى لنا إعتماد مقاربات التجربة الشهابية مقترنةً ببيان حكومة الإستقلال الأولى تاريخ 25 أيلول1943، لحللنا راهناً الكثير من مشاكل لبنان، إذ رغم التحوّلات والمستجدّات لا يزال الصراع قائماً بين عوامل التفرقة وبين عناصر الوحدة الوطنية في الكيان اللبناني . إنه المركبة التي تحمل اللبنانيين، وعلى وقع الأعاصير الخارجية والأعجمية والمحليّة والطموحات الداخلية تتحرّك المركبة إمّا لتعوم كسفينة نوح أو لتغرق مثل " تايتنك" Titanic.

لذلك، سأستعرض ثلاثة عوامل مؤثّرة في إبحار الرئيس فؤاد شهاب بالمركبة، ولها علاقة بسياسته الخارجية وهي على التوالي:

١- صناعة الحكم بوجهيه الداخل والخارج كما يقول الوزير فيليب تقلا ، والترابط بين الإثنين.

٢- الوحدة الوطنية.

٣- التحوّلات الدولية عام 1958 ذات الصلة بالتجربة الشهابية.

٤- إستخلاص الدروس والعِبَر في السياسة الخارجية.

١ – الشهابية في الداخل.

بإختصار كلّي، عُرِف عن فؤاد شهاب إدراكه العميق لتركيبة لبنان وحساسياته وتوازناته وتقييمه السلبي لمحترفي السياسة و"أكلة الجبنة"، ولأساليبهم المرتبطة "بالمصلحة الخاصّة والفساد والمراوغة والإقطاع"، ممّا ولّد لديه مشاعر الأنَف والإشمئزاز منهم، المتأثرة بدورها بتنشئته العسكرية وثقافته وقيَمه، وهو دستوري وميثاقي بامتياز ويقتدي بمرجعية " الكتاب" كيفما تحرّك. لذلك عَمِل ضمن ضوابط الميثاق بل أعاد تشغيل ضوابطه، وبمعنى آخر حمى اللبنانيين من العدائية و"العدوان" المتبادل في كيان هو أقلّ من وطن وفيه تكون الولاءات للجماعات والوسطاء وليس للدولة.

وعلى خلفية الكيان اللبناني المحمّل ب"الكيانات" المتناحرة، أتى الرئيس شهاب الى الحكم نتيجة تسوية بين الأميركيين والناصرية المصرية على "أساس أنه حلّ التعادل السلبي"، كما يقول الوزير فؤاد بطرس محّدثاً غسّان شربل. ويضيف " في المباراة، لم ينتصر أحد لأن فؤاد شهاب لم يكن أميركياً ولم يكن مصرياً، ولكنّه كان يراعي هذا وذاك بإعتبار أن كل واحد كان يقبل به ليس لأنه له، بل على أساس انه ليس ضدّه، وهكذا تحصل التسوية" (كتاب لبنان دفاتر الرؤساء). وبتعبير آخر منسوب الى الرئيس صائب سلام، إنتهت ثورة 1958 "بلا غالب ولا مغلوب".

وعلى هذه التوازنات الحسّاسة الموروثة والقائمة أصلاً على "فائدة" السلبيات وعلى إستبعاد الضربات القاضية لأي فريق، سيقتضي على فؤاد شهاب حكم لبنان بالمحافظة على ميثاق أشبه بالفراشة، إذ هو مغلّف بغشاء رقيق من الوحدة الوطنية، ومثل جناحيها سريع العطب. ولم يرتقِ الميثاق بعد من رقّة الفراشة الى صلابة النسور للتحليق في الآفاق العالية.

وفي قراءتي لخطب الرئيس فؤاد شهاب وبيانات مختلف الحكومات الشهابية و لأبحاث عائدة لتلك الفترة، سيبادر الى تحييد الناصرية، بمفهومها الوحدوي العربي بدءاً "بإجتماع الخيمة السيادية" في المنطقة الحدودية بين لبنان وسوريا بتاريخ 25 آذار1959 حيث لم يتحرّك قِيد أنملة عن مكانه على الحدود ولم يذعن لإقتراح عبد الحميد السرّاج المتشدّد إستقبال الرئيس عبد الناصر قبال الطوّافة العسكرية.

وبنتيجة الاجتماع، لا الرئيس شهاب سيقحم لبنان في محاور إقليمية ضدّ الناصرية (أو حتى معها)، ولا الرئيس المصري سيتدخّل في شؤون لبنان الداخلية أو يحرّض على إنضمام لبنان الى الوحدة المصرية السورية

(كتاب الصديق نقولا ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب). ومن زاوية لبنانية، يكون الرئيس شهاب بتصوّري قد عطّل محرّكين، منعاً للتفرقة والفراق بين اللبنانيين ، المدّ الناصري الثوروي داخل لبنان والمدّ الاميركي على أساس "مبدأ آيزنهاور" ، ورَسَمَ الخطوط العريضة لسياسة لبنان الخارجية.

إن مراعاة الناصرية لم يعن ِتكبيل يدي الرئيس شهاب في تلك السياسة ولا سيما في موضوع "الإنفتاح التقليدي على الغرب القريب والبعيد"، كما يقول نقولا ناصيف . فعلاقات الصداقة اللبنانية الاميركية التقليدية ظلّت قائمة وإنما لفرنسا وحاضرة الفاتيكان "منزلة خاصة في قلب الرئيس". فالاولى بحكم ثقافته وسلوكه العسكري، والثانية بفعل تديّنه الشخصي وتقشّفه ونمط عيشه. ورغم اختلاف سياسات الأطراف الاربع ، كان الاحترام والتقدير للرئيس اللبناني السمة المشتركة بينها.

٢ – الشهابية في الخارج.

على العموم، تتّضح معالم السياسة الخارجية الشهابية من خلال خطب أو تعليقات الرئيس شهاب منذ إنتخابه رئيساً في 31 تموز 1958، فجلسة القسم في 23 أيلول 1958 وتباعاً خلال ولايته، بالإضافة الى البيانات الحكومية ومواقف وزير خارجيته فيليب تقلا، خلفاً للحاج حسين العويني، وأحاديث متفرّقة، أعرض تباعاً لبعض عناوينها:

أ – في الأسس، جرى تثبيت السياسة الخارجية على قاعدة الوحدة الوطنية ودرء الأخطار عنها والحفاظ عليها وتنميتها بالعدالة الاجتماعية وفرص العمل، وتكافؤ الفرص وإنماء المناطق المحرومة وتحويل الولاءات من الجماعات الى الدولة وتعطيل دور وسطاء الخدمات. إنها سياسة خارجية مرتبطة الى حدّ بعيد بالسياسة الداخلية، كما أدلى وزير خارجيته أمام لجنة الشؤون الخارجية بتاريخ 25 آب 1962، وقبل ذلك بأعوام في محاضرة مرجعية بعنوان "مقوّمات السياسة الداخلية اللبنانية" تاريخ 16 كانون الثاني 1956 (عهد الندوة اللبنانية، دار النهار).

"فمن البديهي، يقول الوزير تقلا، لا قوّة في الخارج بدون قوّة في الداخل، ولا إحترام لدولة في الخارج بدون إلتفاف الأمّة حولها في الداخل، وفي أي حال، لا قيمة لأية سياسة خارجية ولا وزن للناطق باسم الدولة أو لممثلها في أي قضية خارجية إن لم يكن الحكم مستقرّاً في الداخل والشعب راضياً عنه".

ب – على الصعيد الدولي، "لا يُلزِم لبنان نفسه إلا بشرعة الأمم المتحدة، فلا قواعد ولا أحلاف ولا امتياز لدولة على أخرى، ولا انتساب الى كتلة من الدول، بل تعاون مع الجميع على أساس الإحترام والمصلحة المتبادلين".

ج – على الصعيد العربي، من البديهيات، الإلتزام بميثاق جامعة الدول العربية والحرص على الإحترام المتبادل لإستقلال وسيادة ونظام كل بلد عربي وعدم التدّخل في شؤونه الداخلية، والتضامن مع العرب في قضاياهم الكبرى وعلى رأسها قضية فلسطين. بالإضافة إلى تلك المسلّمات، يبدو لي أن لبنان آلى على نفسه دور المصلح الاجتماعي إذ عندما ينقسم الصفّ العربي، فإنه "لا ينحاز الى هذا الفريق أو ذاك بل يسعى الى التقريب بين الأطراف العرب إذا إستطاع". (الدكتور باسم الجسر نقلاً عن الرئيس شهاب – النهار 25 نيسان 2001).

د – الحياد: وبحكم مقتضيات الداخل وحفاظاً على متانة الوحدة الوطنية المنبثقة من الميثاق ومآله، وحرصاً على تعميم "الإخلاص والصراحة والوّد" مع الدول العربية، وعلى "الكرامة والصداقة" مع الدول الأجنبية بعيداً عن المحاور، "ستكون بلادنا أمينةً لسياستها في الحياد وعدم التدخل" كما ناشد الرئيس شهاب اللبنانيين بتاريخ 31 كانون الثاني 1963.

ولم تكن السياسة الخارجية دستورية بجوهرها فقط، بل تتقاطع أحياناً مع مصطلحات العهد الإستقلالي الأول. فبقدر ما "الإستقلال... نعمة شاملة" في بيان حكومة الرئيس الصلح الاولى تاريخ 25 أيلول 1943، بقدر ما "الإستقلال هو نعمة لا تعادلها نِعمة" في بيان استقالة الرئيس شهاب بتاريخ 20 تموز 1960 . فالنعمة، في الحالتين، تنمّ عن إيمان بالله وإمتنان له وتنطوي على مناشدة اللبنانيين للحفاظ عليه.

خامساً – التحوّلات الدولية والرياح المؤاتية.

يشكّل تأثير الرياح والتيارات عاملاً مهمّاً في ملاحة السفن، فيما مهارة الربّان أساسية بطريقة إستخدام أو تلافي تأثيراتها، وبانتهاج مسار الإبحار، متتبّعاً الأرصاد الجويّة البحرية لضمان سلامة السفينة، وصولاً إلى برّ الأمان.

سيستفيد لبنان من سكون الرياح ومن حدّة النزاعات مرحلياً، وبانقشاع واضح، سيقود الرئيس فؤاد شهاب السفينة، كما سيتبيّن من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (ES-III)1237 تاريخ 21 آب 1958.

كان ذلك العام حافلاً بالأحداث في منطقة الشرق الأوسط وبتنازع المصالح الدولية في خضمّ النزاعات الإقليمية التي شملت مصر وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية والأردن ولبنان إلى حدّ تقديمه شكوى ضدّ الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22 أيار 1958 واتهامها بالوقوف وراء الأحداث فيه، "وتسلّل العصابات المسلّحة من سوريا إلى لبنان وإقدام هذه العصابات على إزهاق أرواح اللبنانيين" وعلى العموم "التدخل في شؤون لبنان"(أرشيف الجامعة اللبنانية الاميركية)، تزامناً مع شكوى لبنان أمام جامعة الدول العربية للغرض ذاته.

وبإستثناء قرار ايفاد مراقبين أمميين إلى لبنان للتحقّق من مضمون الشكوى بتاريخ 11 حزيران 1958 وزيارة أمين عام الأمم المتحدة Dag Hammarskjöld بتاريخ 19 و 20 منه، إصطدم البتّ بالشكوى اللبنانية بالفيتوات على مشاريع القرارات من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا.

وتشير دنيز عمون في كتابها Histoire du Liban Contemporain إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت آنذاك النظر في مسألة الشرق الأوسط، التي تعني في الحالة الحاضرة لبنان والأردن، بناء على اقتراح وزير خارجية الاتحاد السوفياتي Andreï Gromyko ، فبدأت المناقشات بتاريخ 8 آب 1958 . وتوضيحاً، "يمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً للمادة 11فقرة 2 من ميثاقها أن تناقش أية مسألة لها صلة بحفظ السلم والامن الدولي (من إختصاص مجلس الامن الدولي) يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الامم المتحدة ومجلس الامن...فيما عدا ما تنصّ عليه المادة 12" منه.

وما أثار الدهشة وقتئذٍ هو الموقف الوفاقي لمصر لدى التداول بمشروع القرار إثر عرضٍ مصري لحلّ الأزمة اللبنانية على الولايات المتحدة ، كما يرِد في مذكرات الرئيس آيزنهاور والذي "لم تكن بنوده سيئة" حسب الرئيس الأميركي.

في كافة الأحوال، إن مشروع القرار الذي أعدّته الدول العربية الأعضاء، وهي الجمهورية العربية المتحدة والأردن والعراق والسودان واليمن والمملكة العربية السعودية وليبيا، سَيُعْتمد بالإجماع بتاريخ 21 آب 1958 مما دلّ على حصول توافق عربي – عربي على أساس المادة 8 من ميثاق جامعة الدول العربية المتعلّقة بالإحترام المتبادل للدول الأعضاء لأنظمة الحكم في كلّ منها والإحجام عن الأعمال الآيلة إلى تغييرها.

ومتابعة لهذا المنحى التوافقي الآيل إلى نزع فتيل التوتر ، سيستجيب مجلس الامن الدولي بتاريخ 25 تشرين الاول 1958 لطلب لبنان المؤرّخ في 16 تشرين الثاني 1958 "حذف" (rayer -delete) الشكوى التي تقدّم بها ضد الجمهورية العربية المتحدة من لائحة المسائل list of matters المرفوعة إليه ضمن إخراج دبلوماسي غير مسبوق بالتعاون مع أمين عام الامم المتحدة (محفوظات الامم المتحدة لعام 1958 جزء 2 الفصل 8 complaint by Lebanon). فلم يكن لبنان في ذلك اليوم مدرجاً على جدول أعمال مجلس الامن ، وتمّ الإكتفاء بتسجيل القرار على حدة وإبلاغه الجمعية العامة ،إلحاقاً بقرارها الآنف الذكر رقم 1237 المتعلّق بلبنان والاردن.

وبدبلوماسية هادئة ، جرى إغلاق الستار على "مبدأ آيزنهاور" ، إثر زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الادنى William Rowntree إلى بيروت بتاريخ 8 كانون الاول 1958، مع الحفاظ على علاقات الصداقة مع الولايات المتحدة.

وفي التفاصيل إن قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (ES III) 1237 تاريخ 21 آب 1958 مقسّم إلى ٤ أقسام منها الفقرات العاملة التالية:

القسم 1، الفقرة العاملة 1

"ترحّب (الجمعية العامة) بالتأكيدات المتجدِّدة التي قدّمتها الدول العربية لإحترام المادة 8 من ميثاق جامعة الدول العربية."

القسم 1، الفقرة العاملة 2

" تناشد جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للعمل بدقة وفقاً لمبادئ الإحترام المتبادل لسلامة أراضي الدول وسيادتها ولعدم التدّخل الصارم في الشؤون الداخلية لكلّ منها ... ولضمان توافق أقوالها وأفعالها مع هذه المبادئ."

القسم 2

"تطلب من الأمين العام (للأمم المتحدة) أن يتخذ على الفور وبالتشاور مع الحكومات المعنية الترتيبات العملية التي من شأنها أن تساعد بشكل ملائم في دعم مقاصد ومبادئ الميثاق في ما يتعلّق بلبنان والأردن في الظروف الحالية وبالتالي تسهيل الإنسحاب المبكّر للقوات الأجنبية من البلدين."

وهكذا استكانت الأمواج ، فأقلع فؤاد شهاب بالمركبة اللبنانية مع طاقم مثله، متقيّداً بدقة ب"أنظمة الملاحة"، مدركاً تماماً المناطق الوعرة وحيتان السياسة اللبنانية، فلم يجهز عليها وإنما استطاع احتواءها وتلافي شرّها. وحيث أنها نهِمة بطبيعتها، سوف تأكل الأخضر في لبنان وتستهلك اليابس منه في العقود اللاحقة.

ومع متغيّرات العلاقة بين مصر وسوريا، سيتحسّس لبنان مفاعيل الإنفصال بينهما بتاريخ 28 أيلول 1961 والتي "تراوحت، كما يقول نقولا ناصيف، بين الإستفزاز والتخاطب النزق والتهديد بإغلاق الحدود البرية"، مع تمسّك فؤاد شهاب بسياسته الخارجية القائمة على الحياد في النزاعات الإقليمية، وعلى علاقات الإخوة والودّ مع الدول العربية ، ومراعاة البلدين الأكثر تأثيراً على أوضاعنا الداخلية بالقدر الممكن، ودون أدنى مساومة على المصلحة الوطنية.

إن أهمية فؤاد شهاب تكمن في تحييده تأثير الناصرية على كيان لبنان . وحيث أنه المُحاور الأول للرئيس جمال عبد الناصر، فلا أحد يتجاوز أو يتقدم أو يوازي فؤاد شهاب في علاقته الثنائية مع الرئيس المصري الذي التقى به مرة واحدة دون تكرار. وبالقدر ذاته من الاهمية، ظلّ لبنان يتلقى المساعدة الاميركية، ورئيسه موضع احترام الولايات المتحدة دون الإنزلاق إلى تحالفات ضدها أو معها.

سادساً - الدروس والعِبر.

من دولة المؤسسات إلى تفكّك الدولة اللبنانية: لبنان في "القانون الدستوري والمؤسسات السياسية "، Philippe Ardant و Bertrand Mathieu الطبعة 2024-2025 ص 31

قام العهد الشهابي بعمل مكثّف خلال 6 سنوات، ولكنّ إنجازاته إمتدّت إلى عقود وشكّلت صمّام أمان لدولة تقاعست عن الإستمرار بالوتيرة ذاتها حتى أصبح المستور منظوراً، فحصل الإنهيار. ويؤلمني أن لبنان أصبح مثالاً على تفكّك الدولة كما جاء في كتاب " القانون الدستوري والمؤسسات السياسية" المشار إليه أعلاه إذ تحت عنوان فرعي "إحتكارالدولة القوة"، يقول المرجعان القانونيان Philippe Ardant و Bertrand Mathieu :" يبدو احتكار الإكراه والقوة كأنه العنصر الأساسي لتعريف الدولة. كل دولة تسمح بتنامي قوى ضاغطة خاصة، تخرج عن سلطتها ، تستقيل. إن تكاثرالإخلال بسلطتها يفضي إلى الفوضى ويطلق مساراً قد يؤدّي إلى تفكّكها، لبنان منذ عام 1972 ، زئير، الكونغو عام 1977 ، صوماليا ، العراق وليبيا حتى اليوم".

أين موقع السياسة الخارجية في هكذا أحوال؟ إذا إتّبعنا منطق، فيليب تقلا ، وزير خارجية فؤاد شهاب، وباستثناء جهود دبلوماسيين لبنانيين بواسل، تكون الدبلوماسية مرآة عن البلد. في الواقع، إن الأوليغارشيات المتنازعة أجهدت مؤسسات الرئيس فأجهضتها، ونهشت هيكليتها وامتصّت حيويتها ولفظتها عظاماً مُحلّلة بفعل فسادها وجشعها. وقد صدق حذره منها . لذلك أتساءل ماذا بقي من إرث الرئيس شهاب ؟ السيرة الذاتية بطبيعتها مشعّة ولم تنته ولم تأفل بوفاته . بقي التاريخ حافظ إنجازاته، ونهم لبناني في الإطلاع على خططه ودراسات عهده والتعمّق في أبعاد رؤيته . وفي ضوء التجربة الشهابية ، وتزامناً مع مرحلة الإعمار، أستخلص العبر والإستنتاجات التالية :

1- لماذا الشهابية مؤاتية لهذه المرحلة ؟

مثل دستور الجمهورية الخامسة التي واجهت منذ حوالي عام أزمة سياسية حادة، فتمكّن الدستور من إستيعابها نظراً لعمق مندرجاته، لا تزال التجربة الشهابية نهجاً مؤسّسياً وتنموياً رائداً يتوّخى الحلول لواقع لبناني معقّد بالتصدّي للتناقضات ومؤثرات الخلافات والنزاعات والتنازعات في المنطقة بمقاربة متعدّدة الأبعاد وقائمة على الرؤية والعلم والإصلاح والإنماء الشامل والإستقامة والعدالة والإعتدال وفكرة الغد بعيداً عن الإتكال والإرتجال والمعالجات الظرفية و"المقاييس الطائفية" كما يرد في خطب الرئيس شهاب.

تتقاطع هذه المقاربة مع وصف وزير خارجيته فيليب تقلا "الحكم المدرك مسؤوليته (بأنه) يعمل دوماً عبر حاضره على إستقراء المستقبل وعلى التخطيط والتصميم لتأمين غدٍ أرحب وأغنى ... فيضع مرافق البلاد ومعنويات الأُمة في حالة تعبئة دائمة لتجابه كل طارئ، فينام الراعي وتنام الرعيّة وكلاهما مطمئن إلى أنه لن يستفيق مذعوراً على طرق الحوادث". في هذا الكلام الكثير من مدلولات الشهابية.

2- كلمة "السرّ" عند الشهابيين : الدولة.

يلخّص غسان شربل هذا المُعطى في كتابه "لبنان دفاتر الرؤساء". فالشهابيون "إعتبروا الدولة دائماً الملجأ والمظلّة"، بل خشبة الخلاص، "لشعورهم بأنّ كل خيار آخر سيكون خياراً أقلّ من حجم الوطن وخياراً غير ملائم مع تركيبة لبنان". ولكن ليس أي دولة، بل الدولة العادلة والمُهابة، الدولة بمفهومها القانوني والسيادي أي التي "تستمدّ سلطتها من ذاتها ، وفي الداخل ليس لها أقران أو منافسون، تتمتّع وحدها بسلطة إصدار الأوامر وتحتكر الإكراه المنظّم" (Michael Bardin ،القانون الدستوري العام) . في دولة فؤاد شهاب، المسؤولون لا يمتلكون السلطة التي ليست مقترنة بالشخص، من هنا تمسّكه ب "الكتاب" (القانون) والعمل بروح الميثاق الوطني . هذه الأمورموجودة في الماضي الجميل وربما حالياً في بطاقات المعايدة الموسمية! ولم تدرك ورثة "الديناصور" السياسي حتى الآن بأن الدولة ليست مجموعة ملكيات أو امتيازات أو دويلات شخصية، كما أن المصلحة العامة ليست مجموع المصالح الخاصة.

3- "أرجوحة القمر" ومرجوحة الميثاق.

الميثاق الوطني، وهو العمل الخلوق للثنائي بشارة الخوري ورياض الصلح، يُذكّرني بالأرجوحة. فالمرجوحة هي المقعد المعلّق بحبلين ولكنّ استعمالها رهن بنظام تثبيت مُحْكَم لضمان السلامة والأمان ومتانة الحبال، فلا هي تنقطع ولا الجالس يهوى بفعل الإهتزاز والتأرجح.

وفي لبنان، نتيجة فقدان عناصر ومهارات التأرجح والوعي لأهمية الحركات المتوازنة، سقط الميثاق ضحيّة الجناحين عام 1958، ولن تكون السقطة الأخيرة. عناية رياض الصلح الحريص على طمأنة الكلّ في كل خطوة مدروسة لم تكفِ. إلتقط فؤاد شهاب الميثاق، فعاد يتحرّك بسلامة وسلاسة وإنتظام. في كتاب صلاح لبكي "أرجوحة القمر"، الحركات تلامس الحبيب برقة ؛ فؤاد شهاب حرّك الميثاق بدقة!. إنه ميثاقي متشدّد ،أي حريص على عدم إنقطاع حبليّ المرجوحة. رُبّ قائل بأن موضع الخلل موجود في الميثاق عينه، بإعتبار "أن نفيين لا يكوّنان أُمّة" كما قال جورج نقاش، وبأنهما "لا يحدّدان بقدر ما يعطّلان" كما ورد في بيان حكومة الرئيس رفيق الحريري بتاريخ 25 أيار 1995.

ولكنني مقتنع، في ضوء البيان المرجعي والرؤيوي لحكومة الرئيس رياض الصلح بتاريخ 25 أيلول 1943 ، بأن هناك فرق بين عدم إكتمال العناصر وبين عدم إكتمال التنفيذ الذي يقع على عاتق الحكومات اللاحقة. وفيما لو دقّق المسؤولون كفايةً في فقرات بيان حكومة الرئيس رياض الصلح ولاسيما في سعيها الى أن "تربّي النشء تربية وطنية صحيحة... وأن تُخْرِج نشأً واحداً موحّد الهدف والشعور والوطنية" لوجدوا أن البيان المذكور هو نبراس لكلّ اللبنانيين وخارطة طريق لتعزيز الميثاق بين اللبنانيين والإرتقاء إلى المواطنة.

تابع الرئيس شهاب هذا التوجّه، إذ إن "التربية الإنسانية (عنده) خدمة ورسالة. خدمة الفرد، وخدمة المجتمع بإنشاء المواطن الحق".

إن ميثاقاً بهذه الدقة، لإستقرار السلم الأهلي في الداخل والتعامل بأخوّة وصفاء وودّ مع الدول العربية وتحاشي المزالق الإقليمية، يستدعي خصوصية التعاطي في تطبيقه واستخلاص "درس مزدوج" بتصوّر الوزير والصحفي العريق جورج نقاش:

> "على الصعيد الداخلي، لا يمكن لرئيس الدولة في لبنان أن يكون زعيماً حزبياً. وعلى صعيد العلاقات الدولية، إن أي خيار سياسي يُمكن ان يؤدّي إلى تقسيم لبنان محظور علينا". (ويضيف) إن القاعدة الأساسية التي يجب أن ترعى السياسة الخارجية اللبنانية هي عدم الإنحياز. (محاضرة الشهابية، أسلوب جديد، لجورج نقاش، 1960، عهد الندوة اللبنانية، دار النهار).

4- خصوصية الحياد اللبناني.

بحكم الترابط بين واقع لبنان وفئاته المُتفتتة والمتفاوتة "وهوائياتها" وهواياتها وأهوائها وبين المؤثرات الجيو - سياسية، انتهجت حكومات الرئيس شهاب سياسة الحياد المُستندة إلى هذا الواقع. وإنما الحياد لا يعني بأي حال نظاماً دستورياً، وإنما تحييد لبنان عن الصراعات الدولية والإقليمية، فلا يتحوّل مسرحاً لها ولا طرفاً فيها ولا يتأثر بتداعياتها. ومع ذلك، ظلّ لبنان وفيّاً لقضايا العرب الكبرى التي أجمعوا على الدفاع عنها. وسنرى لاحقاً بأنه كلّما إنزلق لبنان الى المحاور او أهملت أو عجزت حكوماته عن العمل بموجب هذه القاعدة الذهبية، صادفته الويلات حتى تاريخه.

ولمّا كان الكيان اللبناني قائماً على الميثاق بين الأطراف اللبنانية المتعارضة في نظرتها الى الجوار والمنطقة، فإن الحياد يقطع الطريق أمام إستثارتها بالتدّخلات الخارجية او إنصراف تلك الاطراف نحو الخارج، ما يؤدي الى عواقب وخيمة، وأخطرها تفكّك الوطن وانهياره.

5- الخروج عن الميثاق.

من المؤسف القول بأن الإستقرار، بكافة صوره، خلال العهد الشهابي الأول كان عابراً أو استثنائياً، إذ جنح سياسيو لبنان لاحقاً وخلال فترات مختلفة نحو مواقف راديكالية ومتطرّفة تعكس جهلاً أو تجاهلاً للتجارب ولقواعد ديمومة الأوطان ولا سيما إذا تعدّدت مجتمعاتها وتنوّعت آراؤها، فأصبح لبنان مُستَقرّاً للغير، ومكوّناته اللبنانية مُستَقِرّة في حضن غيره من الدول، أو أنها شايَعَتْ الغير دون إحتساب دقيق للأثمان وللتداعيات على لبنان ، أرضاً وشعباً . وعلى سبيل المثال، أذكر أربع حالات:

- اتفاق القاهرة 1969

- اتفاق 17 أيار 1983

- "عصبة الأمم" المتحاربة في لبنان مباشرة أو بأذرع لبنانية 1975– 1990، والحكومتان في الفترة 1989-1990.

- حرب إسناد غزّة في 8 تشرين الأول 2023

وفي كل تلك الحالات، تنكفئ الإرادة الوطنية الجامعة أو تنهزل أو تنهزم أو تُهمّش. ولكنّه تحديداً في الحالة الأخيرة، ونظراً لعواقب الأبواب المشرّعة، قصداً أو عرضاً، أشير إلى مستجدات تتعلّق بالفصائل الفلسطينية المسلّحة التي دخلت لبنان وفعّلت نشاطها فيه أثناء حرب غزة ، كما يبدو من تقارير أمين عام الأمم المتحدة الدورية الخاصة بتنفيذ القرار 1701 التي تتناول الفترة ما قبل تلك حرب وخلالها.

أ – التقرير الدوري رقم S/2023/522 تاريخ 13 تموز 2023 (أي قبل نشوب الحرب) الذي تطرّق الى ظاهرة ثابتة في الفقرة 35 وما سبقه من تقارير.

يقول الأمين العام: "ولم يُحْرَزْ أي تقدّم نحو تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح الإنتفاضة تحتفظ بها."

ب – التقريرالدوري رقم S/2024/222 تاريخ 8 اذار 2024، فقرة 34 عن الفترة الممتدّة من 21 تشرين الأول 2023 ولغاية شباط 2024، (أي خلال حرب الإسناد) حيث ترد المستجدّات المتعلّقة بالفصائل الفلسطينية المسلّحة في لبنان كما يلي:

> "أعلنت جماعات مسلّحة أخرى غير تابعة للدولة، منها سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وكتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس وقوات الفجر التابعة للجماعات الإسلامية مسؤوليتها عن هجمات على شمال إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير".

إن هذا الوجود الفلسطيني المسلّح يحرّك مشاهد مألوفة في الذاكرة اللبنانية ويكشف من جهة، الوهن في الدولة اللبنانية وسهولة إختراقها، ومن جهة أخرى ، تجاهلاً فلسطينياً للسلطات اللبنانية، وانعدام الإتعاظ من مرحلة مأساوية للجميع عندما حاولت التنظيمات المسلحة الإستيطان في لبنان على حساب كيانه وسلمه الأهلي والقضية الفلسطينية .

وفي كل ما تقدّم، ، السمة البارزة هي الإخلال بمقتضيات الميثاق الوطني والتجاهل الصارخ لمنطق الدولة.

6– الشهابية والمتغيّرات الساخنة

يواجه لبنان إستحقاقات حاسمة في الداخل، وتحوّلات ساخنة في الخارج تتقاطع مع حالة من عدم اليقين في العالم.

أ - في الداخل الأزمات متنوّعة ونوعيتها خطيرة ، منها الإنهيار الشامل للمؤسسات والأخلاق، و"الكساد المتعمّد" حسب تقرير البنك الدولي بتاريخ 25 كانون الثاني 2022 والبؤس الثقيل والنموذج اللبناني الساقط في إمتحان القيَم . وباستثناء البعض، لا قبّعة ولا قبّة فوق رأس اللبناني إلا الغرور المرادف للطموح. كل ذلك في إطار نظام سياسي ضائع وعاجز عن تجاوز "البولييارشية" La Polyarchie حسب توصيف استاذي في كلية الحقوق Jean Claude Douence ،وحيث الجماعات المتعايشة بحذر لا تتردّد، صوناً لمصالحها، في "إتباع أسلوب التفاهم المتقطّع الذي يتخلّله أحياناً ميل الى المناورة أو الخصومة الحادة التي قد تنتهي بإستعمال القوّة المسلحة"، كما يبدي الدكتور محمد مجذوب في "القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان". وبالممارسة، يبدو لي أن النظام اللبناني جنح أحياناً نحو نظام المجلس Le régime d'assemblée من خلال الدور القوي الذي أدّاه رئيس السلطة التشريعية في مسائل التفاوض المنوطة أصلاً بالسلطة التنفيذية.

وفي التحدّيات ، لا يُخفى الخطر الوجودي نتيجة تقاسم ثلاثة شعوب الأرض اللبنانية، وهم الشعب اللبناني الأصيل، والنازحون السورين واللاجئون الفلسطينيون. وتبعاً لموقع اللاعبين الإقليميين والدوليين، يجري التصرّف مع لبنان بكل أسف وكأنه ملاذ او مكبّ ، فيما عملية إعادتهم تراوح مكانها وتستنزف طاقات الدولة اللبنانية المضيفة لهم قسراً. وأخشى مع مرور الوقت أن يترسّخ إندماجهم المحلّي . ففي لبنان، ضاعت الفرص على أبنائه المضيفين وهو بلد الفرص الضائعة لاسيما للضيوف النازحين ، وكاد أن يفقد جنوبه نتيجة عاملين بارزين ، مطامع إسرائيل بأرضه وخطرها الكياني وحسابات لبنانية غير دقيقة.

ب - أما في الخارج الإقليمي، وللتذكير، يقول وزير خارجية الرئيس فؤاد شهاب فيليب تقلا عن الخطر الاسرائيلي عام 1956، أي قبل توّليه مهامه، بأن "أبعد التطوّرات أثراً وأشدّها خطراً هو قيام إسرائيل في قلب هذا المحيط وعلى حدودنا"، مُنبّهاً إلى "مرحلة يتأهّب بعدها الصهيونيون لكسر الطوق المضروب عليهم والإمتداد عبر حدودهم واستعمار البلاد المتاخمة لهم (عهد الندوة اللبنانية).

وإذا قارنّا هذا الرأي المعتّق بخوابي الزمن والمُحنّط بلفّافات العقل، نُدرك مدى عمق الرؤية لدى فيليب تقلا، على أمل أن تلهم تلك العقول الكبيرة التي نستذكرها اليوم الحكمة والعبرة لترسيخ الوحدة الوطنية ولإستعادة النقاط الثلاث عشرة التي إحتلّتها إسرائيل والتي أضافت إليها خمس تلال نتيجة حرب الإسناد ، ناهيك عن الشهداء والضحايا والدمار والأضرار الهائلة ، واستباحتها سيادة لبنان وسفك دماء أبنائه.

وبعد انحسار الدور السوري في لبنان منذ عام 2005، ليس سراً بأن لبنان تأثّر من إرتدادات الدور الإيراني في المنطقة.

في كتابه "رجال دولة" يقول Bruno le Maire في يومياته عن فترة عمله مع رئيس الحكومة الفرنسية الأسبق Dominique De Villepin (2005-2007): "لدى إيران وعي قويّ لذاكرتها وتاريخها، وكذلك لثقلها الإقليمي. ولكنها تبحث قبل كل شيء عن الإعتراف بها". وبعد إنقضاء حوالي عقدين على كلامه، أصبح الثقل مُشكلة لنا ولغيرنا، وربما لإيران نفسها. وقد تكون الحلول بتنقية العلاقات الثنائية بمقاربة عربية جامعة وبالاتصال المباشر في التوقيت الملائم ،كما فعل الرئيس فؤاد شهاب مع الرئيس جمال عبد الناصر.

وفي المؤثرات المباشرة ، تأتي سوريا، وهي العمق الجغرافي للبنان، كبندٍ دائم في بيانات الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عهد الإستقلال الأول. وقد جرّبت الحكومات اللبنانية المتعاقبة ، بكثير من الصعوبات، مختلف الحلول معها. ومن المفيد مراجعتها، توطئة لحل المسائل العالقة مع الحكومة السورية الجديدة بما يحفظ حقوق لبنان وفي إطار السيادة والمصلحة المتبادلة للبلدين.

ج – "القيصر الاميركي" أو "القيصر بسترة ، Cesar en veston " و " النظام الدولي الترامبي".

يتعاطى لبنان والعالم مع النظام "الترامبي" الجديد. وباستمرار، تنكشف أرانب من قبّعة الرئيس ترامب. في هذا الزمن، أميركا تحكمها بادىء بدء طباع رجل وليس المؤسسات. ولا يبدو لي بأن ما يحدث هو مفاجىء في مسار النظام الاميركي بل هو" تحوّل بديهي" مهّد له المؤرخ الفرنسي الاميركي Amaury de Riencourt في كتابه بعنوان " عصر القياصرة الجدد " والذي نُشر للمرة الأولى عام 1957. يتعلّق الكتاب باحتكار الرئيس الأميركي (في المطلق) السلطة . ومن منظار الكاتب ، إنه "القيصر الجديد في الإمبراطورية الأميركية" ، و"القيصر بسترة " كما يقول جورج نقاّش . وبحسب De Riencourt ، إن المنحى المذكور لا يعني الدكتاتورية وإن كانت له تداعيات على الحريات، بل هو " نتيجة منطقية" لرغبة الشعب بقائد بمثابة الأب، ولفقدان الثقة بالمجالس التمثيلية ولتقاعسها عن اداء مهامها، ولأن القادة اليساريين دفعوا بهذا الاتجاه عن غيرقصد عند تداول السلطة. وإذا كان آيزنهاور" قيصراً على نطاق عالمي "كما يبدي De Riencourt ، فالرئيس ترامب ارتقى بالمقارنة إلى المصاف الكوني ! حسب اعتقادي.

ماذا ينتظر لبنان والعالم في هذه الحال ؟ لا أدري وإنما أنتظِر في هذا الظرف أن تكون الدولة على قدر المسؤولية، فتطلّ على العالم والدول الصديقة ومنها الولايات المتحدة بحلّة متجدّدة بمصداقيتها وثقلها واستقامتها ، واثقة وموثوقة ومحترمة وقوية بالتفاف اللبنانيين حولها وقادرة على منع الإختراقات من أية جهة خارجية، ما يساعد في توضيح معالم المرحلة والتعامل معها ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النظام "الترامبي" يتوخّى الحلول بالصفقات المتلازمة مع الوعيد . واستتباعاً، توفّرمجلة The Economist الصادرة بتاريخ أول آذار 2025 بعض المعطيات حول آلية عمل الرئيس الاميركي في مقال بعنوانٍ طويل: "التعاطي مع ترامب، بدء صراع على السلطة العالمية أشبه بصراع المافيا، مع قواعد لا تُناسب أميركا". أستوقفني فيه أن"كل شيء يمكن أن يقع في القبضة : الأراضي، التكنولوجيا وأكثر من ذلك". كما تورد المجلة ترتيباً جديداً للدول بناء على تصوّره المصلحة الأميركية ، وتتوقع "بأننا نقترب بسرعة من عالم أكثر خطورة حيث تَعقُد القوى الكبرى الصفقات وتُهوّل على الصغرى".

ومن المعروف بأنّ إتفاقيات ابراهام هي صفقة "ترامبية" وبأن الإدارة الجديدة تتطلّع إلى استئناف الصفقات الشرق أوسطية. وإزاء التطورات الاميركية ، وَجَدَتْ Christine Lagarde في حديث بتاريخ 31 آذار

الماضي " أن أوروبا تعيش لحظة وجودية". فمن باب أولى إذن أن يحتاط لبنان وينصرف الى إعادة بناء الدولة وتزخيم طاقاته الاغترابية، ف"الروح اللبنانية أرحب من الحدود..."، كما قال الرئيس شهاب بتاريخ 21 تشرين الثاني 1963 ، مع الوعي بأن الحماية تأتي من الداخل، أي من اللبنانيين، وليس بجعل لبنان محميّة لأي طرف.

أخلص الى أنه في تاريخ لبنان الحديث، لحظات عابرة من العنفوان والإزدهار مغلّفة، مع الأسف، بحجاب كثيف من الألم والمرارة، وكأنّ قدره هو الإنتقال من إستراحة الى إستباحة. فالإستراحة تبدو مجرّد "وقف نار" في "وطن الخطر الدائم" حسب تعبير السفير الألمعي غسان تويني في محاضرة بتاريخ 1 حزيران 1999. ومع ذلك، تنعّم لبنان بفترة نموذجية من الاستقرار السياسي والأمني والإقتصادي والإجتماعي خلال ولاية رئيس عسكري التنشئة، ديموقراطي النهج والممارسة الدستورية، رؤيوي وصادق وعادل. إنه فؤاد شهاب، كيمياء غير مألوفة في لبنان من البصيرة و النبل والوداعة والإستقامة والتقشّف. قاد مسيرة الإعمار لسنوات معدودة وإنما عامرة بالإنجازات. وبكل موضوعية، فؤاد شهاب لا يُسْتَنسخ، ولا يعود ولا يُعوَّض، ولكنّه خلّف إرثاً غنيّاً وذاكرة مجيدة.

لذلك يتحتّم برأيي في الأوقات العصيبة الإتعاظ من التجربة الشهابية ضماناً لنجاح المعالجات الجذرية والملحّة، دون الوقوع في شرك المقارنة العبثية بين هذا المسؤول أو ذاك من العهد الشهابي، فلكل ظرف رجاله وإن كان الشهابيون ندرة، مكتفياً بالخلاصات والقناعات الشخصية ذات الصلة بالسياسة لخارجية :

القاعدة الأولى: عبثاً نتطلّع الى سياسة خارجية محترمة وموثوقة وفعّالة إن لم ترتكز على الوحدة الوطنية المتمثلة بالميثاق الوطني وصونه وتقوية مناعته، فهو الرئة التي يتنفّس من خلالها لبنان ديمومته. كما أن بقاء اللبنانيين على متاريسهم الداخلية سيجعل " لبنان شبه سلعة في لعبة تداخل المصالح وتشابكها ... لدى أقطاب العصر". (خليل رامز سركيس، توطئة مذكرات فؤاد بطرس).

القاعدة الثانية: للوحدة الوطنية بعض الحلول" الشهابية"، فلا ندور في حلقة مفرغة لتعثّرها بسبب خصومات أبناء الوطن، والتي لن نجني منها إلا المزيد من الإحباط. وأولى تلك الوسائل، بإدارة ومنهجية حكومية، هي اتباع سياسة إصلاحية وتنموية واجتماعية ناشطة ومتوازنة بتعزيز الانتاجية في كافة القطاعات وفرص العمل والضمانات الإجتماعية للبنانيين ولاسيما للأكثر حاجة منهم ،كما فعل فؤاد شهاب، مما يجفّف التنافر وينقل اللبنانيين أو المتجافين منهم من طور التباعد والتخاصم واستمالة الغريب "لمحاربة " القريب الى طور التقارب والتعاضد، والصفاء فالأخاء. وإذا كانت الوحدة الوطنية مصانة، تمضي السياسة الخارجية بخطى ثابتة وواعدة.

القاعدة الثالثة: توّلي مهام السياسة الخارجية له مستلزمات أهمّها برأي كبيرنا وزير الخارجية الأسبق فؤاد بطرس هو تعاطي السياسة بالعقل وليس بالقلب وعدم الإنجرار وراء الغرائز والأهواء والشعبوية. فالأخطر هو بناء السياسة الخارجية على الأوهام والتمنيّات بدلاً من الواقع ومن الرصد الدقيق للمتغيّرات في العالم لتأكيد سيادة لبنان واستقلاله وترسيخ وحدته وتعزيز سلمه الأهلي. ومن المفيد برأيي إتباع أسلوب المصارحة والمكاشفة بمطلق اللياقات وعلى أعلى المستويات مع الدول المعنية ، كما فعل الرئيس شهاب مع

الرئيس عبد الناصر، لإقناعها بجدوى علاقات الصداقة السليمة عبر الدول وليس تبعاً لأهواء وهوايات وتصوّرات الافراد والجماعات، وبأن لبنان المستقر ، في عالم اليوم المضطرب، هو حاجة حضارية.

القاعدة الرابعة: إعتبار الصمت مصطلحاً . وبين الكلام والصمت ، ترك هامش للعمل الفعّال بعيداً عن مكاييل الكلام ودبلوماسية الإعلام. فكل كلمة ترتّب على المسؤول موجب التنفيذ بما يتعدّى أحياناً طاقته وقدرته. وبحكم التنشئة والمهام، أحجم فؤاد شهاب عن التكلم خارج مقتضيات العمل والضرورة، ومثله شارل ديغول القائل : " يتوجب التكلّم قليلا، إن ميزة المتحدّث اللامع لا توازي واحداً بالمئة ميزة الإنسان المتحفّظ".

Lettres, Notes et Carnets I p.336 Charles De Gaulle

ختاماً، لا يوجد سياسة خارجية منزلة أو معصومة عن الخطأ . ولكن من البديهي برأيي لدى محاسبة الشطط في لبنان الإنصراف أولاً إلى تقييم حالة الميثاق الوطني الذي تستمدّ نهجها منه. وكميثاقي غيور على الوئام والتكاتف بين عائلاته، أجد بأن الميثاق الوطني ليس مريضاً فحسب بل مسجوناً في قفص ، وهو يعاني من التصدّعات بفعل العنجهيات والمكابرات والوصايات والتحالفات التي نأى عنها الرئيس فؤاد شهاب. ولا تصلحه الطلاءات والضمّادات، فاللحمة ينقصها الروح أي النوايا الحسنة وبلورة إرادة صادقة للحياة معاً وتالياً قبول الآخر والتحاورمعه دون تنمّر واحترام التوازنات وتعريب المصطلحات السياسية الرائجة وفكّ ألغازها ، وتحديد أي لبنان نريد بين الامم ، هل فاعلاً أم مفعولاً به ، إذ ذاك نأمل خيراً. أُلاحظ ، في هذا الصدد، ضوءاً خافتاً في النفق بفعل إنتخاب رئيس للجمهورية وتأليف حكومة والحراك المكثّف والمرافق. ولكن إذا إستمرّ عبور "الحمولات" السياسية والطائفية والمذهبية المترافقة مع حملات التحامل بما يتجاوز طاقةَ النفق على التحمّل ويتعدّى سقفَه وإرتفاعَه، أخشى عندئذٍ أن نكون قد عطّلنا حركة العبور وساهمنا بتهديم النفق ميدانياً على مَن فيه، فلن يجدي بعدها الندم.